

## وقفه نيابية تضامنية مع مسلمي تركستان



د.عادل الدمخي المتحدث وجانته عبدالله فهاد ونائب المراد محمد ومحمد هايف

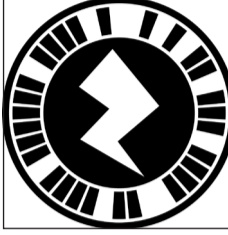
نحو عشرين مليون مسلم في تركستان الشرقية يقطنون مليوني كيلومتر مربع اقتطعوا من محيطهم الإسلامي وأدخلوا في محيط آخر يريد مسح هويتهم الإسلامية ويفرض عليهم هوية الشيوعية. وأكد أن هذا الأمر يحتاج إلى وقفة كبيرة خاصة وأنهم أقلية تتعرض لمسح عقائدي، لافتاً إلى أنه كان يفرض عليهم الزواج من غير المسلم فرضاً. وتوجه الدمخي بالشكر إلى كل الداعمين لهذه القضية الإنسانية خاصة النواب المشركين في تلك الوقفة التضامنية. وطلب الدمخي الدول الإسلامية بالوقوف بشدة تجاه هذه القضية ومحاولات طمس هوية هذا الشعب المسلم، لافتاً إلى وجود تقارير واضحة من جامعة الأزهر والأمم المتحدة تشير إلى حدوث انتهاكات هناك. ودعا الدمخي الدول الإسلامية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي إلى الضغط على الجانب الصيني وعدم إبرام أي اتفاقيات إلا بعد التأكد من نيل المسلمين هناك حقوقهم. ولفت إلى أن مسلمي الفلبين استطاعوا أن ينالوا حريتهم وحكمهم الذاتي بعد حراك طويل، متمنياً أن ينال مسلمو تركستان الشرقية أيضاً حقوقهم كاملة. ودعا الدمخي وزارة الخارجية إلى إعادة النظر في جميع الاتفاقيات المبرمة مع الصين، خاصة أن الانتهاكات ضد الأقلية المسلمة هناك مرصودة بشكل رسمي. وطلب وزارة الأوقاف بتسليط الضوء على هذه المحنة التي يتعرض لها المسلمون، مستغرباً صمت الوزارة عن الانتهاكات التي يتعرض لها المسلمون في بورما وبنغلاديش والصين وغيرها من الدول في السنوات الأخيرة. وأكد ضرورة تحرك الحكومات الإسلامية والعربية من قبل وزارات الخارجية والأوقاف والإعلام لتحريك قضايا تجاه الانتهاكات التي تتعرض لها الأقليات المسلمة لأن هناك مصالح متبادلة. وأضاف «يجب أن تكون صرخة لإخواننا هناك من خلال حدث حكوماتنا على إعادة النظر في الاتفاقيات المبرمة من أجل نصرة المسلمين ومنحهم حقوقهم الكاملة في تمتعهم بهويتهم الإسلامية».

أقام النواب محمد هايف ونائب المراد ومحمد هايف والدمخي وعبدالله فهاد أمس وقفة تضامنية مع مسلمي تركستان الشرقية (أقلية الإيغور) التابعة لجمهورية الصين الشعبية في قاعة الاحتفالات الكبرى بمجلس الأمة. وأكد النواب خلال مؤتمر صحفي عقد بهذه المناسبة أن مجلس الأمة دائماً سابقاً لنصرة القضايا الإسلامية والوقوف بإيجابية مع الشعوب المضطهدة في بقاع العالم كافة. وحقوا الحكومة الكويتية ممثلة في وزارة الخارجية وكذلك الدول الإسلامية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي بالضغط على الجانب الصيني وإعادة النظر في الاتفاقيات المبرمة معه. من جهته، قال النائب محمد هايف إن نواب مجلس الأمة سابقون في نصرة القضايا الإسلامية خاصة الشعوب التي لا صوت لها والتي تتعرض للاضطهاد الديني. واعتبر هايف أن الانتهاكات التي تمارس ضد تلك الأقلية تعد سافراً على حقوق المسلمين وتستحق وقفة تجاه ذلك، مستغرباً صمت المجتمع الإسلامي تجاه ما يحدث. وناشد البرلمانات العربية والإسلامية أن تهب لنصرة المسلمين، لافتاً إلى وجود مليوني مسلم في السجون ويمارس ضدهم أبشع أنواع التعذيب والممارسات السيئة. ودعا هايف كلا من الحكومة ومجلس الأمة ولجنة الشؤون الخارجية البرلمانية إلى إعادة النظر في الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الصيني، مطالبا وزارة الخارجية باستنكار تلك الأحداث والقيام بوقفة جادة تجاه ما يحدث. بدوره، وجه النائب نايف المراد الشكر للنواب على هذه الوقفة التضامنية، مؤكداً أنه ليس لديه شك في أن الله لن يخذل المسلمين المستضعفين. واستغرب المراد ما اعتبره خذلان المجتمع الدولي الذي يتغنى بنصرة المظلوم، متسائلاً: لماذا لم ينكر العرب والمسلمون تجاه ما يحدث واستخدام سلاح الاقتصاد؟ وطلب الدول العربية والإسلامية بإعادة النظر في الأمور الاقتصادية نصرة لإخواننا المستضعفين خاصة أن الصين تربطها علاقات تسليح مع دول المنطقة. وأكد أن النواب لن يالوا جهداً من أجل نصرة المسلمين في بقاع الأرض كافة وإيصال رسالة بأنهم لن يكونوا بمفردهم في مواجهة الاضطهاد الذي يتعرضون له. واستغرب المراد غياب أي استنكار إسلامي أو عربي وعدم وجود موقف صارم من جامعة الدول العربية أو من ممثلي المسلمين والعرب في مجلس الأمن، قال النائب د.عادل الدمخي إن

## بعد الاستماع إلى رأي الحكومة والمستشارين والخبراء الدستوريين واللجنة الاستشارية التشريعية) تقرر عدم دستورية استجواب الموزير لرئيس الوزراء بالإجماع

ثأول مرة في الكويت

شاهد الصفحة بتقنية الواقع المعزز



حمل تطبيق Zappar



خلف ميثير وسعدون حماد وخالد الشطي ود.خليل عبدالله وحمد الهرشاني وخليل الصالح

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

الاستجواب بالإجماع بحضور أعضاء اللجنة جميعهم. وأشار عبدالله إلى أنظار انتظار مكتب اللجنة في اعداد التقرير والانتهاج منه كونه كبيراً وفيه الكثير من المرفقات حيث

من قبل مكتب المجلس في هذا الشأن وتقريرها الذي وصلنا عصر امس وبعد طرح جميع الموضوعات والآراء والتي رأي مكتب اللجنة ومستشاريها قررت التشريعية عدم دستورية

سامح عبدالحفيظ

أعلن مقرر اللجنة التشريعية النائب خليل عبدالله عن موافقة إجماع أعضاء اللجنة على عدم دستورية الاستجواب المقدم من النائب شعيب الموزير لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك. وأضاف عبدالله في تصريح صحافي بالمرکز الاعلامي لمجلس الأمة أن اللجنة قررت في اجتماعها السابع عشر امس النظر في البند الوحيد على جدول الأعمال والخاص بمدى دستورية الاستجواب المقدم من النائب شعيب الموزير إلى سمو رئيس مجلس الوزراء المتعلق بفشل وزارات الدولة في ادارة الكوارث ومواجهة الأزمات المحال إلى اللجنة بقرار من المجلس في جلسة الثلاثاء الموافق 2018/11/25. وقال عبدالله

## وزير التربية وعد بتمديد مدة التسجيل يومين على أن تنتهي يوم الخميس التعليمية: غير صحيح نية «الجامعة» رفع معدلات القبول في السنوات القادمة



د.حامد العازمي ود.عيسى الانصاري خلال اجتماع لجنة شؤون التعليم



صلاح خورشيد وأسامة الشاهين ود.خليل عبدالله ود.عودة الرويعي ود.محمد الحويلة ويوسف الفضالة

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

الكلبات بحيث تحل هذه المسألة إلكترونياً. وذكر أنه تم اقتراح بعض الأمور الخاصة للمعالجة مستقبلاً بأن يكون هناك فصلان دراسيين في الكورس الصيفي الجامعة من النظام النصف إلى النظام الربيعي بحيث يمكن أن تكون هناك ثلاثة فصول دراسية في السنة بالإضافة إلى الفصلين الدراسيين في الصيفي ليكون مجموع عدد الفصول الدراسية خمسة فصول في السنة بخلاف ما هو معمول به حالياً بوجود فصلين اعتياديين وفصل صيفي.

وزير التربية بأن هذا الأمر غير صحيح ولا توجد نية لرفع معدلات القبول في السنوات القادمة. وأكد أنه تم التطرق أيضاً إلى موضوع اختبار القدرات والاهميته من عدما في منع التسرب وتسيك الطلبة في التخصصات المطلوبة والتي تناسبهم، مشيراً إلى أنه كان هناك تباين في الآراء بين ممثلي الوزارة وأعضاء اللجنة. وبين أن اللجنة ستواصل مع المعنيين في الوزارة للحلول على الدراسات الموجودة لدى مجلس الجامعة بشأن اختبار القدرات والرد عليها. مؤكداً أنه في المقابل هناك دراسات أخرى لها وجايتها وحجيتها ومصداقيتها وقد لا تكون معتمدة من مجلس الجامعة. وتتمنى حل هذه المشكلة قبل نهاية الفصل الدراسي الثاني وبذلك يكون نهاية الفصل الدراسي العام لخريجي الثانوية العامة.

أو فرصة تحويل أو ضياع فرصة استكمال الجدول لرفع المعدل. وأكد أنه تم الاعتراف بوجود المشكلة سواء في الجامعة أو في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي، وإن كانت المشكلة انحسرت عن السابق بشكل واضح وصريح، مشدداً على أن مسؤوليتنا في اللجنة التعليمية أن تكون دائماً مع الطالب ومصالحته ومستقبله. وأوضح أن الاجتماع كان في جو أكاديمي وتعاوني ما بين أعضاء اللجنة وممثلي الوزارة، وتم الحصول على وعد من مدير الجامعة ووزير التربية وعميد القبول والتسجيل في الجامعة بتمديد مدة التسجيل يومين على أن تنتهي يوم الخميس، مؤكداً في الوقت ذاته أن اللجنة حصلت على وعد بأن تحل المشكلات العالقة من القضايا الخاصة بتعارض المقررات وعدم وجود الشعب وتوفير المختبرات والورش.

وأفاد بأن اللجنة تطرقت إلى ما يطرح من نية مجلس الجامعة ورفع نسب القبول مستقبلاً، وكان التأكيد من

ناقشت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد خلال اجتماعها امس جميع الاحتمالات المقترضة اتخذها لمواجهة مشكلة الشعب المغلقة في الجامعة والتطبيقي، وذلك بحضور وزير التربية والتعليم العالي ومدير جامعة الكويت ومدير الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب. وقال رئيس اللجنة النائب د.عودة الرويعي في تصريح صحافي بالمرکز الاعلامي لمجلس الأمة إن النقاش لم يقتصر على بحث مشكلة الشعب المغلقة وإنما تناولت المشكلات التي ترتب على عدم استكمال جدول الطالب الدراسي من قضايا مصيرية مثل عدم تجاوز عدد الوحدات الدراسية وعملية التحويل من الأقسام العلمية أو الكلية وفقاً لما هو مطلوب في استكمال الجدول أو استكمال الجدول لرفع المعدل ومعالجة ما يعرف بالانذارات. وبين الرويعي أن القضية ترتبط بتحديد مستقبل الطلبة التعليمي والأكاديمي نظراً لأن عدم استكمال الجدول الدراسي يترتب عليه ضياع سنة دراسية

## السويط يقترح إذاعة جلسات المجلس العلنية مباشرة

لا يتيح المشاركة أكبر عدد من أفراد الشعب على الوجه المبتغى ولا سيما أن المواطن غالباً ما يكون منصرفاً إلى أعماله بما لا يسمح لهم بحضور الجلسات وتعميم للفائدة التي تقوم عليها حكمة العلنية فإن خير وسيلة لتلاحم الشعب هي نقل صورة صادقة من جلساته إلى كل فرد في المجتمع. ومن أجل ما تقدم أعد هذا الاقتراح بقانون لتيسير اتصال الجماهير بما يدور في جلسات المجلس العلنية وذلك بأن يستبدل بالفقرة الثانية من المادة (69) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة ما يقتضي إذاعة جلسات المجلس العلنية في ذات اليوم مباشرة بطريق الإذاعة المسموعة والمرئية (التلفاز). نظراً لأن البرلمان هو الجهاز المعبر عن إرادة الأمة وبالتالي حق للأمة أن تراقب أعمال ذلك الجهاز بشفاقة كاملة دون مقص رقيب لأن نواب الأمة هم ممثلون عن الأمة وموكلون عنها بموجب الوكالة الشعبية.



تامر السويط

قدم النائب تامر السويط اقتراحاً بقانون بتعديل نص المادة (69) من القانون رقم (12) لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، ونصت مواده على ما يلي: مادة أولى: يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة (69) من القانون رقم (12) لسنة 1963 المشار إليه النص الآتي: «وتنقل الجلسات العلنية عن طريق الإذاعة المسموعة والمرئية (التلفاز) في ذات اليوم مباشرة».

مادة ثانياً: يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. ونصت الفقرة الإيضاحية للاقتراح بقانون بتعديل المادة (69) من القانون رقم (12) لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة على ما يلي: أوردت المادة (69) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة على أن جلسات المجلس علنية ما لم تعقد سرية لسبب من الأسباب، فالأصل في جلسات المجلس هو

العلنية وحكمة ذلك أن مناقشات المجلس الذي يمثل الشعب بأسره إذاعة جلسات المجلس العلنية في ذات اليوم مباشرة بطريق الإذاعة المسموعة والمرئية (التلفاز). نظراً لأن البرلمان هو الجهاز المعبر عن إرادة الأمة وبالتالي حق للأمة أن تراقب أعمال ذلك الجهاز بشفاقة كاملة دون مقص رقيب لأن نواب الأمة هم ممثلون عن الأمة وموكلون عنها بموجب الوكالة الشعبية.

## الموزير: احتجاجي على مخالفة اللائحة والدستور لا يعني عرقلة القوانين والتشريع

ويتابع التوقيت وما حصل في الجلسات، وبسؤاله عن السبب في اعترضه على رد وزارة الإسكان على سؤال النائب فيصل الكندري الذي تضمن جداول العقود الخاصة بمدينة صباح الأمد السكنية، مؤكداً أنه سيجتهد هذا الأمر بالدليل في جلسة الغد. وقال الموزير في تصريح صحافي بالمرکز الاعلامي لمجلس الأمة: «الكل يذكر في جلسة 27 نوفمبر الماضي عندما تمت إحالة استجوابي للجنة التشريعية وأثناء مناقشة الإحالة تم توجيه بعض الاقتراءات والأكاذيب التي تتعلق بعملية أثناء تولى وزارة الإسكان، وحاولت في جلسة 11 ديسمبر أن ارد على هذه الاقتراءات ولكن لم أتمكن لأن رئيس المجلس أكد أن الرد يكون إذا كان الموضوع مرتبطاً».

لا يمكن أن انظر أو يتم التجاوز على اللائحة أو الدستور من أي طرف من الأطراف، والقضية ليست قضية خلاف بل قضية أداء رئيس مجلس الأمة لدوره من خلال استخدام اللائحة بشكل سليم، وكل ما دار من سجلات لو يرجع الجميع لها فسجد السبب مخالفة اللائحة وهذا أمر لا يمكن أن أقبل به».

وزاد «لا يتحجج عليكم أحد بان هذه السجلات أو الاختلاف في وجهات النظر أو محاولة الآخرين بأن يستغلوا النقاش الذي يدور حول تطبيق اللائحة بأنها تؤخر عمل المجلس، فجلسات المجلس يومية كل أسبوعين واللجان شغالة عشرة أيام عمل فما الذي يعرقل عمل المجلس؟ نقاش حول إجراءات أثناء الجلسة يأتي خلال دقائق أو ربع ساعة فبني القوانين والاقتراحات والتقارير؛ لا يجوز اصلا الربط بين النقاشات والسجلات التي تتدور بأمور تتعلق بعمل المجلس، وكل من يحاول التحجج بهذا الأمر فليرجع

كل الأحوال من حقل كرئيس أن تشطب الإساءات ولكن أي شطب لابد أن يعرض على المجلس». وأضاف: «أتمنى أن تكون جلسة الغد، اليوم «فيها احترام والتزام بأبواب الحوار الذي أكرهه دائماً وأن لا يحاول أي أحد خرق اللائحة أو منع كل من يريد الإلءاء لرأيه حول هذين الموضوعين أو أي موضوع آخر من حقه في ذلك».

ورداً على سؤال صحافي وصف السجل الدائر بينه وبين رئيس مجلس الأمة بأنه عناد سياسي، قال الموزير: «هو عناد من وجهة نظرك، وهذا ليس بل أنا دائماً احتج على أي تجاوز لللائحة والدستور وهذا الأمر لا يؤثر على عمل المجلس، فإذاً هذا الردود تكون لمدة دقائق معدودة وتنتهي القضية ولا يمكن أن تكون سبباً في عرقلة قوانين أو اقتراحات أو أسئلة أو أي شيء آخر».

وقال: «إن يتم النقاش أو السجل في موضوعات لا تتعلق بوجهات النظر فهذا أمر طبيعي في كل المجالس ولكن أنا شخصياً



شعيب الموزير

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

من الطالع، وعدم حديثي في 11 ديسمبر أتى لي الله سبحانه وتعالى بجواب وزير الإسكان حول الموضوع الذي تم اتهامي به بأن عقد مناقصات وتعاملت مع شركات فاسدة، وطبعاً هذا يدع كل من لا يؤمن بالدور الحقيقي

للشعب». للمجلس كون أعضائه يمثلون الشعب». وتابع: «جاية وزيرة الإسكان أرسلتها في 20 يناير رداً على أسئلة الزميل فيصل الكندري وتضمنت الإجابة تزويراً وتزييفاً للحقائق، وإذا كانت تزويراً في ردها على تزوير المعلومات ومحاولة قلب الحقائق فهذا أمر غير طبيعي وغير مقبول، وحتى لا تفاجئين أو تقولين فاجأتني بالموضوع فإنه بناء على رداك ومضمونه أتمنى أن تجهزي كل المستندات المتعلقة بالخمس مناقصات التي ذكرتها في الرد أثناء توليتي وزارة الإسكان، وأن تحضري معك كل ما يتعلق بالمناقصات المذكورة التي تمت محاولة اتهامي بها، وأن تحضري العقود وأي توقيضات أنا أصدرتها أثناء عملي بوزارة الإسكان، وأيضاً كل ما يتعلق في ترسية المناقصات المذكورة، وسأعطيكم فرصة لكي تحرجيني وتكشفي الأمر للناس لكن كونني جاهزة ومجهزي كل الملفات».